

الأردن في عام 2021: تحديات داخلية غير مسبوقة وتغيرات اقليمية مضطربة

سهيل الغزي

د

شهدت الأردن عدة تطورات فيما يتعلق بالصعيد الخارجي خلال 2021، ألفت بظلالها على داخل البلاد، إذ وقعت الحكومة الأردنية والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني من العام الماضي اتفاقية الدفاع المشترك ثم اقرارها في شهر آذار بدون أن يتم عرضها على مجلسي النواب والأعيان خلافاً لاتفاقيات سابقة. الاتفاقية التي أعطت للولايات المتحدة الحق باستخدام المجال الجوي والبحري الأردني وحربة التنقل داخل الأردن بالإضافة إلى حصانة للقوات الأمريكية من أي إجراء قضائي داخل الأردن ، قد أثارت عاصفة من الانتقادات الداخلية

“

لم يكن عام 2021 عاماً عادياً على الأردن، فقد حمل في طياته العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منظومة الحكم وعلاقة الدولة بالمجتمع ، وساهمت



خمسة عشر عاماً بتهمة مناهضة الحكم السياسي وإحداث الفتنة. كما رافق هذه القضية تسريبات صوتية تظهر طلب مسؤولين أمنيين من الأمير حمزة بن الحسين، شقيق الملك عبدالله، التوقف عن انتقاد الحكومة الأردنية علناً والتوقف عن اجتماعه مع وجهاء عشائريين. وعلى

نيسان عندما قامت الأجهزة الامنية باعتقال 18 شخصاً بينهم شخصيات بارزة قبل أن يتم الافراج عن الجميع باستثناء باسم عوض الله رئيس الديوان الملكي الأردني الهاشمي سابقاً والشريف حسين بن زيد أحد أقارب العائلة المالكة. وحكمت محكمة أمن الدولة عليهما لاحقاً بالسجن مدة

الأزمة الاقتصادية وتبعات انتشار فيروس كورونا في زيادة الاحتقان الشعبي على أداء الحكومة بشكل غير مسبوق. كما سببت الظروف السياسية في المنطقة في تغييراتٍ داخل الأردن بشكل متسارع. لعل أبرز الأحداث في الأردن في العام الماضي كانت قضية "الفتنة" في شهر



النواب للتصويت الذي شابه المشاحنات ورفض العديد من النواب قبل أن يتم تمرير الاتفاقية على الرغم من معارضة ثلاث وسبعين نائباً. وبعد التصويت عليها، دعت أحزاب وحركات مناهضة للتطبيع للتظاهر ضد الاتفاقية قبل أن تقوم قوات الشرطة بالتصدي للمظاهرات واعتقال بعض المتظاهرين.

شهد عام 2021 أيضاً انفتاحاً أردنياً على نظام الأسد توج بمكالمة هاتفية بين الملك عبدالله ورأس النظام بشار الأسد في تشرين الأول هو الأول من نوعه منذ بدء الانتفاضة الشعبية في سوريا عام 2011. هذا الانفتاح الذي تضمن ، بالإضافة إلى المكالمة الهاتفية ، لقاءات ثنائية بين وزراء سوريين و اردنيين وتوقيع اتفاقيات في مجالات الاقتصاد والطاقة والمياه ، أتى بعد زيارة الملك عبدالله الثاني إلى الولايات المتحدة وتصريحه لاحقاً حول وجوب إعادة النظر في تعامل دول المنطقة مع القضية السورية. كما رعت الأردن اتفاقاً آخر يقضي بنقل الكهرباء والغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا لمساعدة لبنان على تخطي الازمة الاقتصادية والمعيشية ، بالإضافة إلى محاولة الأردن ومصر القيام بدور عربي فاعل في لبنان في مواجهه الدور الإيراني. وتريد الأردن من هذا الانفتاح استعادة دورها الاقليمي من خلال الانخراط في صيغة حل نهائي للآزمة السورية ، وهو ما ظهر جلياً في زيارة الملك عبدالله لروسيا ولقائه بوتين بعد زيارته الولايات المتحدة. لكن على الجانب الآخر من هذا الانفتاح، ازدادت شحنات المخدرات القادمة من سوريا التي اكتشفتها أجهزة

والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني من العام الماضي اتفاقية الدفاع المشترك ثم اقرارها في شهر آذار بدون أن يتم عرضها على مجلسي النواب والأعيان خلافاً لاتفاقيات سابقة. الاتفاقية التي أعطت للولايات المتحدة الحق باستخدام المجال الجوي والبحري الأردني وحرية التنقل داخل الأردن بالإضافة إلى حصانة للقوات الأمريكية من أي إجراء قضائي داخل الأردن ، قد أثارت عاصفة من الانتقادات الداخلية بسبب ما اعتبره الكثير من الأردنيين شروطاً مجحفة وانتهاك السيادة الأردنية بينما اعترض عدد من النواب على عدم عرض الاتفاقية على مجلس النواب للتصويت وهو ما اعتبره مخالفة دستورية واضحة. كما تفرض هذه الاتفاقية المزيد من التكهفات حول دور الأردن في استضافة القوات الأمريكية بعد انسحابها المتوقع من العراق ودورها في المنطقة وانعكاسات وجودها في الأردن.

من جهة أخرى أضافت اتفاقية أخرى المزيد من الغضب الشعبي في الأردن ضد سياسات الحكومة، حيث وقع وزير المياه والري محمد النجار في نهاية شهر تشرين الثاني اتفاقاً مع نظيرته الاسرائيلية ووزيرة التغيير المناخي الاماراتية مريم المهيري اتفاقاً يقضي بانشاء مشروع توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في الأردن لصالح اسرائيل بتمويل إماراتي مقابل 200 مليون متر مكعب من المياه للأردن بشكل سنوي. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية الاتفاقية ثم تبريرها على أنها فقط اتفاق دراسة جدوى ، إلا أن الحكومة عرضتها على مجلس

الرغم من نفي الحكومة رسمياً تورط الأمير حمزة في هذه الفتنة، إلا أن التقارير الصحفية تحدثت عن فرض الإقامة الجبرية على الأمير حمزة وعن توسط الأمير الحسن بن طلال لاحقاً لحل الخلاف. وعلى الرغم من انتهاء القضية ببيان من الأمير حمزة بتمسكه بوحدة البلاد تحت قيادة شقيقه الأمير عبد الله ، إلا أن هذه القضية تعتبر أصعب تحدي واجهته العائلة الملكية الهاشمية منذ تأسيس البلاد في اربعينات القرن الماضي وكشفت جانباً من جوانب الأزمة الداخلية في البلاد ومدى تأثيرها على الملك عبدالله والدولة الأردنية.

تحدي جديد واجهه الملك عبدالله شخصياً كان تسريبات وثائق باندورا التي كشفت عن وجود قصور وبيوت فخمة في الولايات المتحدة وبريطانيا يمتلكها الملك عبدالله سراً، البيوت التي تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار تم تسجيلها باسم شركات في الخارج وهو ما كشفته التسريبات. لكن رد الديوان الملكي الهاشمي أكد وجود ممتلكات خارج الأردن لكن ذكر أن بقائها سرية هو لأسباب امنية وأن تكلفتها هي من نفقة الملك عبدالله شخصياً. وعلى الرغم من صغر حجم الممتلكات التي تم تسريبها مقارنة بزعماء وسياسيين في دول أخرى ، إلا أن التسريبات وتزامنها مع أزمة اقتصادية قد أعادت النقاش حول الشفافية والفساد في الأردن.

كما شهدت الأردن عدة تطورات فيما يتعلق بالصعيد الخارجي خلال 2021، أُلقت بظلالها على داخل البلاد، إذ وقعت الحكومة الأردنية

الأردني فيما اعتبرتها العديد من الأحزاب كمحاولة للهيمنة على السلطات وتضييق صلاحيات رئيس الوزراء والبرلمان في حال وجود حكومة برلمانية منتخبة في المستقبل. هذه التعديلات أضافت سيلاً من النقاشات في الاوساط السياسية والحزبية في المملكة في حين يشهد الاقتصاد الأردني انكماشاً وصل إلى 1.8 بالمئة مع انخفاض الانتاج المحلي إلى حوالي 43 مليار دولار في عام 2020 فيما ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 25% ووصلت إلى 50% بين الشباب , بالإضافة إلى تبعات فيروس كورونا والإغلاق على قطاعي السياحة والصناعة. كما تزامنت الازمة الاقتصادية مع احتجاجات شعبية حول عدة قضايا بدءاً من تظاهرات نقابة المعلمين احتجاجاً على الأجور المنخفضة والتي انتهت بحل النقابة واحتجاجات سكان مدينة السلط بعد وفاة 7 أشخاص داخل مشفى المدينة بسبب انقطاع الأكسجين واستقالة وزير الصحة بسبب الحادثة.



ومع بداية عام 2022، ما تزال الأزمة الاقتصادية ترخي بظلالها على المشهد العام في الأردن بينما تبحث الحكومة عن حلول لتجنب المزيد من الاحتقان الشعبي. وفي السياق ذاته، تعيش المنطقة والدول المحيطة بالأردن حالة من الاستقطاب والتوتر التي تشكل تحدياً هاماً لمواقف الأردن الخارجية وخطط المملكة لتجنب تبعات الأزمات الإقليمية على المستوى المحلي. ■

سهيل الغزي: باحث من سوريا، يعمل حالياً في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

والانتخابات ضمت أيضاً تعديلات في صلاحيات الحكومة ونقلها إلى صلاحيات الملك مثل تعيين وإقالة المفتي العام والقضاة والمستشارين دون العودة إلى رئيس الوزراء , كما تضمنت إحداث مجلس الامن الوطني والسياسة الخارجية الذي يترأسه الملك ويضم وزراء الداخلية والدفاع والخارجية بالإضافة إلى قائد الجيش والمخابرات وعضوين يختارهما الملك. هذه التعديلات لم تمر بسلام أثناء النقاشات في البرلمان

الأمن الأردنية والتي أصبحت تسبب تحدياً صعباً خاصة مع تزايد نسبة تعاطي المخدرات داخل المجتمع الأردني.

وعلى الصعيد الداخلي، أنهى الأردن عام 2021 بإقرار التعديلات الدستورية التي اقترحتها اللجنة الملكية التي شكلها الملك عبدالله في حزيران 2021 لتحديث المنظومة السياسية في البرلمان. الاقتراحات التي قدمتها اللجنة والتي تضمنت تعديلات في قوانين الاحزاب